

الطبيعة العامة: تصب العقود الإدارية في خدمة الصالح العام وتسيير المرافق العامة، بينما تهدف عقود القانون الخاص إلى في العقود الإدارية، يكون أحد الأطراف كياناً عاماً مثل الحكومة أو إحدى هيئاتها.